IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2023) 13 (3): 106-121

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Rashid Inas M. . Foreign direct investment and a course in the sustainable development of the Iraqi economy for the period (2004-2021). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2023) 13 (3):106-121.

Foreign direct investment and a course in the sustainable development of the Iraqi economy for the period (2004-2021)

Inas M. Rashid[1]

[1] *College of Law and Political Science, Al Iraqia University, Baghdad, Iraq*

inas.rashid@aliraqia.edu.iq[1]

Abstract: The Iraqi economy is one of the developing economies that went through a transitional phase after the change of the regime in 2003, and the state's adoption of a free economy mechanism away from the previously adopted protectionist policy, which resulted in the restructuring of the economic system in the context of seeking to attract foreign direct investment as a partner in the process of economic growth and sustainable development. In the long-term, it was concluded that foreign direct investment contributes effectively to advancing economic development, which is one of the most important contributors to economic growth and long-term sustainable development, in addition to that the greater the volume of foreign direct investment flow to the host country, this will increase Added value and increasing capital accumulation within the economy, which works to increase the number and size of production projects, which creates new job opportunities for manpower employment and training.

Keywords: Foreign Direct Investment, Gross Capital Formation, Gross Domestic Product, Iraqi Economy, Sustainable Development.

الاستثمار الاجنبي المباشر ودورة في التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

ا.م.د. ايناس محمد رشيد[1]

[1] *كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد العراق*

المستخلص: يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النامية التي مرت بمرحلة انتقالية بعد تغير نظام الحكم عام ٢٠٠٣، واعتماد الدولة الية الاقتصاد الحر بعيدا عن السياسة الحمائية المعتمدة سابقا، مما ترتب عليه إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية في أطار السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كشريك في عملية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة طويلة الاجل، وقد تم التوصل الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم وبشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،مما يعد احد اهم المساهمين في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة طويلة الاجل ،فضلا عن ان كلما زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف سيعمل هذا على زيادة القيمة المضافة وزيادة التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد، مما يعمل على زيادة عدد وحجم المشاريع الانتاجية مما يخلق فرص عمل جديدة لتشغيل الايدي العاملة وتدريبها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد العراقي، التنمية المستدامة، تكوين رأس المال الإجمالي.

Corresponding Author: E-mail: inas.rashid@aliraqia.edu.iq

١ المقدمة

ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة طويلة الاجل في ظل تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه ، من اطر تشريعية ومؤسسية وخطط تنموية ، فضلا عن الضمانات والتسهيلات المقدمة له، غير ان ذلك غير كافي لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو، بسبب تهالك البنية التحتية والاختلالات العميقة لبنية الاقتصاد العراقي ، ان مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر حقيقية وواقعية لكن لا تتحقق بصورة تلقائية في ظل جملة المعوقات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد ، في بلد يمتلك من الثروات الطبيعية ما يفوق أهمية النفط الخام رغم كون العراق يمتلك احد اكبر الاحتياطيات النفطية الا ان الموارد الطبيعية الأخرى لا تقل أهمية عنه وتشكل عنصر جذب لمدخلات الشركات والمشاريع الاستثمارية ، الا ان المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تعد تكلفة إضافية على المستثمر الأجنبي الامر الذي يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية و ضعف مساهمة الاستثمار المحلي لنفس الأسباب .

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث: يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النامية التي تعاني من عجز مالي كبير يثقل كاهل موازناتها بسبب أحادية اقتصادها وهشاشة بنيتها التحتية وانخفاض الادخار المحلي والميل للاستهلاك والحروب والاحداث التي عصفت بهذا الاقتصاد وبالتالي أدت الى شحة في راس المال الموجة للتنمية مما يتطلب من الدولة زيادة الاهتمام بأصلاح أنظمتها الاقتصادية وبالتالي الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية المتغيرات المبحوثة:

١- يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد المضيف والوصول الى التنمية الاقتصادية المستدامة له.
٢- يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر رأسمال إضافي لعمليات الإنتاج في البلدان ويزيد من النمو الاقتصادي وتطوير البنى التحتية للاقتصاد، وتحسين القدرات التنافسية للمشاريع المحلية.
٣- إظهار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وبالتالي في احداث التنمية الاقتصادية، وذلك لمعرفة ما إذا كانت الدعوة إلى مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لها ما يبررها.
٤- فضلا عن رفد الاقتصاد بالعملات الأجنبية نتيجة مساهمة للاستثمار الأجنبي في المشاريع المحلية وان العوائد المالية المتحصلة بخاصه من صادرات المنتجات والسلع، مما سوف تؤدي الى تحسن الميزان التجاري للدولة.

ثالثا": هدف البحث: للبحث عدد من الأهداف التي يسعى لتحقيقها وهي:

١- تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين راس المال الثابت للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).
٢- دوره الإيجابي في دعم الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة وفقا لسياسة الدولة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المناخ الاستثماري.

رابعا": فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في الفرضية التالية:

١- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، ويؤثر تأثيرا إيجابيا على التنمية المستدامة.
٢- من خلال توفير بيئة ملائمة تجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يجعل إمكانية مساهمة الاستثمار الأجنبي في توفير موارد مالية وتكنولوجيا حديثة وتوفير فرص عمل، دافعا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خامساً: منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في بيان إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠) للتحقق من صحة فرضية البحث والوصول الى هدفه المحدد.

سادساً: الادبيات (الدراسات السابقة): استخدم الباحثون نماذج مختلفة لقياس وتحليل التأثيرات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة. وبينما تشتمل هذه النماذج على نقاط قوة وضعف محددة، فإنها تركز عمومًا على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلدان المضيفة. ومع ذلك، على الرغم من وفرة الأدلة التجريبية، لا يوجد إجماع حول فعالية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتلقية، ومن تم الدراسات:

١-(Hoang Nguyen, Geert Duysters) قدموا في عام (٢٠٠٩) دراستهم الموسومة

(Foreign Direct Investment Absorptive Capacity Theory)

والتي ذكرت أن البلدان النامية قد تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر فقط إذا كان لديها مستويات كافية من القدرات الاستيعابية، يُعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يعزز النمو الاقتصادي وينقل التكنولوجيا عبر البلدان. وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من الاقتصادات بالترويج لسياسات تشجع وتدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

أجرى الباحثون بحثًا تجريبيًا لتحديد ما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد له بالفعل التأثير المعلن على الاقتصاد. النتائج المستخلصة من الدراسة تشير إلى أن تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر موجودة في الاقتصادات الناشئة والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكنها أكثر وضوحًا عند التحكم في التعليم كعامل للقدرة الاستيعابية. يبدو أن كلا من الانفتاح التجاري والجودة المؤسسية لهما تأثير ضئيل على تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، يبدو أن البلدان ذات المستويات التعليمية المنخفضة هي الأكثر استفادة من تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

(خولة رشيج حسن) والتي تناولت في اطروحتها الموسومة (مناخ الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٧ –٢٠٠٧)) في عام (٢٠١٠) اهمية الاستثمار وعلاقته بالاقتصاد المحلي كأحد محددات الطلب الكلي واحد محركات النمو الاقتصادي وتطرقت الى ضعف التدابير والقوانين التي وضعتها الدولة امام المستثمر الاجنبي والعربي وان الاستثمار في العراق شهد زيادة ملحوظة بعد عام (٢٠٠٣) ولكن الزيادة كانت بسيطة اذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية في الوطن العربي، واوصت بضرورة اصلاح الوضع الاقتصادي من خلال ترسيخ الاستقرار السياسي لوضع الخطط الاقتصادية المدروسة لجذب الاستثمارات الاجنبية والعمل على تسهيل اجراءات منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية وتشجيع صناعة التامين في البلد بشكل يضمن للشركات الاجنبية الاطمئنان على رؤوس اموالهم في العراق.

٢-(Hong, K) قدم في عام (١٩٩٧) دراسته الموسومة:

(Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990)

تهدف هذه الورقة إلى تحديد المساهمات التي قدمها الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠) نحو نمو الصناعات الكورية الفردية خلال العشرين عامًا الماضية.
تم اشتقاق نموذج لتقدير مرونة إنتاجية الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية والقروض العامة. يشير التحليل إلى أن نجاح قطاع التصنيع في كوريا، محرك النمو الاقتصادي، يرجع إلى حد كبير إلى رأس المال الأجنبي. اذ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وحده ما يقرب من (٢٠٪) من نمو الصناعة التحويلية الكورية. على الرغم من أنه من المرجح أن يكون الرقم الدقيق غير صحيح، لا يمكن إنكار أهمية رأس المال الأجنبي. أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإليكترونيات مما أدى إلى تحسن وضع الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات.
(جليلة عبداللطيف علي عيسى الجابري) , تناولت في اطروحتها والتي جاءت بعنوان (امكانيات تفعيل الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية مع اشارة خاصة الى العراق) في عام (٢٠٠٥) الازمة الاقتصادية في عدد من الدول النامية والتي نشأت من ارتفاع معدلات المديونية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي المصحوبة بارتفاع معدلات البطالة والتضخم والذي تزامن مع الازمة الاقتصادية ، وللخروج من هذه الازمة لجات الدول النامية الى استشارة المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما، ولأجل تحقيق التنمية المنشودة فقد وجدت الدول النامية نفسها امام ضرورة الاخذ ببرامج التصحيح والتكييف الهيكلي التي ترعاها المؤسسات الدولية المذكورة التي سعت الى دمج اقتصاديات الدول النامية بالاقتصاد الدولي وتحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي التي شملتها برامج الاصلاح الاقتصادي.

٣-(Samuel Adams) قدم عام (٢٠٠٩) بحثه الموسوم:

(Can Foreign Direct Investment (FDI) Help to Promote Growth in Africa?)

والذي شرح فيه انه في العقدين الماضيين، نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة في جميع أنحاء العالم. ويرجع ذلك إلى أن العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ترى ان الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر أساسي في استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية. تقدم هذه الورقة مراجعة لأدبيات النمو الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في سياق البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. توصل البحث الى نتيجتين مهمتين ، أولاً ، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف بطريقتين رئيسيتين ، زيادة رأس المال المحلي وتعزيز الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة ، ومهارات التسويق والإدارة ، والابتكار ، وأفضل الممارسات ، ثانياً ، الاستثمار الأجنبي المباشر له فوائد وتكاليف على حد سواء ، ويتم تحديد تأثيره من خلال الظروف الخاصة بكل بلد بشكل عام وبيئة السياسات بشكل خاص من حيث القدرة على التنويع ، ومستوى القدرة الاستيعابية ، واستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفرص الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. وتشير نتائج المراجعة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضروري، ولكنه ليس شرطًا كافيًا للنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: ما هيه الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لحصول الدولة المعنية على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاقتصادية لذلك سنحاول في هذا المبحث توضيح كلا من:

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: (المفهوم – الأنواع)

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة مهمة للنهوض بالواقع الاقتصادي لذلك سنحاول بيان مفهومه وماهي انواعه وكما يأتي:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه (التوظيف الأجنبي للموجودات الرأسمالية الثابتة في دول معينه) (قعلول، ٢٠١٧، ص٦٧) , كما يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) بانه (نوع من الاستثمارات الدولية يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة) (قدي، ٢٠٠٣، ص١٥) , وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بانه (ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) والذي من خلاله يستعمل اصوله في بلدان أخرى (مضيفه) وذلك مع نية تسييرها). (بوجمعة، ٢٠٠٧، ص٩) كما يعرف بأنه (حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر)، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار مباشر عندما يرسي أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأمد مع احدى المشاريع ويمتلك نسبة (٢٠٪) فأكثر من أسهم راس المال للمشروع ومن عدد الأصوات فيها، بحيث تكون كافية لإعطاء المستثمر قدرا ملحوظا من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع. (حسب الله،٢٠٠٥، ص٢٥-٢٦) , وهناك من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على انه (استثمار ينطوي على علاقة طويلة الاجل بين طرفين ويعكس مصلحة وسيطرة مستمرة من قبل الطرف الأجنبي لمشروع مقيم لاقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر على بناء مشاريع جديدة ودمج واستحواذ على مشاريع قائمة.

ومن التعاريف أعلاه فان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل قيام المستثمر الأجنبي باستثمار راس مال في دولة غير الدولة الأصلية بمشروع طويل الأمد ويمتلك المستثمر حصة في المشروع وحق التصويت فيما يتعلق بإدارة المشروع.

ثانياً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

توجد عده أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر مقسمة وفقا للمعيار المعتمد في التقسيم وهذه الانواع هي من حيث معيار الزمن وأبرزها:

١. الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI): - يمتاز الفترة الزمنية لهذا النوع بالمدى طويل الاجل مما يجعل الشركات والمؤسسات ذات الامكانات الضخمة كالشركات العابرة للقارات متعددة الجنسيات هي الوحيدة القادرة على تطبيقه ونتيجة هذه الميزة (المدى طويل الاجل) يجعل من هذه الشركات هي من تتحكم في الإنتاج والاسعار ولا تقدم على الاستثمار الا من اجل مصلحتها بالدرجة الأولى (Sethi,2003).

٢. الاستثمار الاجنبي غير المباشر (IFI): - يعد من الاستثمارات ذات الأمد القصير، اذ يستثمر هذا النوع في السندات العامة والخاصة والاسهم لجني الارباح من خلال المضاربة في سوق الدولة المضيفة له ويتم عادة من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق الاستثمار كشركات التامين وصندوق التقاعد وكذلك من الاشخاص(Sethi,2003) .

كما يمكن ان يقسم الاستثمار الاجنبي المباشر حسب كيفية دخوله السوق المحلي الى: -

١- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويعرف أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، ويتمثل هذا النوع بقيام الشركة الام بأنشاء فرع لنشاط مشروعها الإنتاجي او الخدمي في الدولة المضيفة، مثال على ذلك مزود الهاتف الخلوي في الولايات المتحدة والذي يشتري سلسلة من متاجر الهواتف في الصين. ويعد من أكثر أنواع واشكال الاستثمار الأجنبي التي تجذب الشركات متعددة الجنسية ويسهم في رفد اقتصاد الدولة المضيفة بالسلع والخدمات.(Adam Hayes,2022)

٢- الاستثمار في المناطق الحرة: يتمثل هذا الاستثمار بإمكانية إقامة المشاريع الخاصة من خلال تدفق رؤوس الأموال الوطنية او الأجنبية او كلاهما، حيث تعد المناطق الحرة جزءا من دولة ما لكنها اجنبية من ناحية التجارة الدولية والرسوم الجمركية ويتم فيها تداول السلع والخدمات، فضلا عن بعض العمليات الصناعية وكما يمثل هذا النوع من الاستثمار فرصة لرفد الدولة المضيفة بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة (يوسف، ٢٠٢١، ص٤٩-٥٠)

٣- الاستثمار المشترك: ويتمثل هذا النوع بمشاركة الاستثمار الأجنبي مع الاستثمار المحلي والعام او الخاص او كلاهما معا في ملكية المشاريع الاقتصادية في الدولة المضيفة والمشاركة في القرارات المتعلقة بإدارة المشروع ويعد هنا النوع من الاستثمار اتفاقا طويل الأمد بين طرفين: الأول، الطرف الوطني والاخر هو الطرف الأجنبي (صبري، ٢٠١٠، ص٦٥).

٤- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي، تكتسب الشركة نشاطًا تجاريًا مكملًا في بلد آخر. على سبيل المثال، قد تحصل الشركة المصنعة الأمريكية على مصلحة في شركة أجنبية تزودها بالمواد الخام التي تحتاجها.(Adam Hayes,2022)

٥- تكتل الاستثمار الأجنبي المباشر، تستثمر الشركة في أعمال أجنبية لا علاقة لها بأعمالها الأساسية. نظرًا لأن الشركة المستثمرة ليس لديها خبرة سابقة في مجال خبرة الشركة الأجنبية، فإن هذا غالبًا ما يتخذ شكل مشروع مشترك. (Adam Hayes,2022)

٦- ينطوي الاستثمار التأسيسي على إنشاء شركة جديدة أو إنشاء مرافق في الخارج. الاستثمار في مجال التأسيس هو شكل من أشكال دخول السوق يستخدم بشكل شائع عندما تريد الشركة تحقيق أعلى درجة من السيطرة على الأنشطة الأجنبية (European Commission, DG TRADE,2023)

٧- عمليات الاندماج والاستحواذ هي بمثابة نقل ملكية الأصول القائمة إلى مالك في الخارج. في عملية الدمج، يتم دمج شركتين لتشكيل واحدة، بينما في عملية الاستحواذ، يتم الاستحواذ على شركة من قبل شركة أخرى. (European Commission, DG TRADE,2023)

المطلب الثاني: مزايا ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأبرز سلبياته.

يتمتع الاستثمار الأجنبي بعدد كبير من المزايا التي تحاول مختلف الدول الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وجذبه بما يحقق لها المنافع الاقتصادية، الا انه ايضا له سلبيات تنعكس على اقتصاده لذلك سنحاول في هذا الموضوع توضيح ذلك:

أولاً: مزايا ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. منافع الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة.

سنحاول في هذا الموضوع بيان المنافع التي تحصل عليها الدولة المضيفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكما يأتي: (جوستون، ٢٠٠٥، ص٢٥-٢٧).

أ- الحصول على مصدر متدفق من رؤوس الأموال الى داخل الدولة مما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي.
ب- يسهم في دعم وتحسين جودة المنتج المحلي من خلال المنافسة بين السلع والخدمات التي تقدمها هذه الشركات مقارنة بالمنتج المحلي مما يسهم في تطوير السوق المحلية وخلق روح التنافس وتقديم الأفضل وارضاء المستهلكين.
ت- تسهل على الدولة المضيفة الحصول على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في مجال فنون الإنتاج والتسويق مما يسهم في انتاج سلع ذات جودة عالية.
ث- ان شراكة المستثمر الأجنبي مع القطاع الخاص يؤدي الى خلق طبقة رائدة من رجال الاعمال في اقتصاد الدولة المضيفة.
ج- يعزز من مهارات وقدرات العمال المهرة حيث يساهم بتشجيع واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل جزء من القوة العاملة بشرط وجود مستوى معين من الكفاءة والتدريب الامر الذي يحفز في انشاء وتطوير مراكز التدريب والتعليم التقني والمعلوماتي لتدريب العمال العاطلين من ذوي المهارات المنخفضة (بن سالم، ٢٠٠٤، ص٢٢-٢٣).
ح- تحسين ميزان المدفوعات مده خلال رفد اقتصاد الدولة المضيفة بالنقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) وذلك في ظل نقص الادخار المحلي مما يخفف عبء الامتناع او تقليل الاستهلاك المحلي.

٢. منافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة المصدرة (الدولة الاصلية)

يمكن توضيح أبرز مزايا او المنافع التي تحصل عليها الدولة الاصلية او المصدرة للاستثمار الأجنبي بالآتي: (عرفات، ٢٠٠٣، ص٦٠-٦٢)

أ- سيطرة الدولة المصدرة على مصادر التكنولوجيا الحديثة وفنون الإنتاج المتطورة.
ب- فرص الاستفادة من الموارد الأولية المتوفرة نسبيا في الدول المضيفة في المشاريع المقامة من قبل الاستثمار الأجنبي والتي تعاني الدول المصدرة من نقصها.
ت- تدفق العوائد المالية من عمليات الإنتاج للمشاريع الاقتصادية المقامة في الدولة المضيفة، حيث إن جزء من تلك العوائد يذهب الى الدولة الأصلية أو المصدرة للاستثمار الأجنبي والجزء المتبقي يعاد استثماره مره أخرى في الدولة المضيفة.
ث- قد يعد وسيلة تستخدمها الدولة المصدرة للتدخل في شؤون الداخلية للدولة المضيفة وتأثير على قراراتها وأدارتها.

ثانياً: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

١. السلبيات او المعوقات على الدولة المضيفة

ان الاستثمار الأجنبي دور حيوي وفاعل في مساعدة اقتصادات الدول المضيفة، الا ان ذلك لا يمنع من وجود سلبيات ومعوقات يمكن توضيحها بالآتي:

أ- قد يترتب على المنافسة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار الخاص في السوق المحلية الى انسحاب القطاع الخاص المحلي وانحسار دوره في الاقتصاد الوطني، بسبب ضعف القدرة على منافسة الاستثمار الأجنبي وبخاصة في ظل وجود التكنولوجيا الحديثة والمتطورة التي تدعم فنون الإنتاج لصالح الأولى وانخفاض جودة الثانية بمقارنة بالمنتجات ذات الجودة العالية للمستثمر الأجنبي مما يؤدي الى استحواذه على السوق المحلية.

ب- ان الاستثمار بمشروعات اقتصاد الدولة المضيفة يتطلب عمال ذات مهارات عالية وفي حال غيابهم يؤدي الى استيرادهم من الفروع الأخرى لمشاريع المستثمر الأجنبي في دول أخرى او من الدولة المصدرة نفسها لسد العجز لمشروعهم في الدولة المضيفة، وذلك يعني ان مساهمته في الحد من ظاهرة البطالة قد لا يتحقق.

ت- الاثار السلبية على البيئة من قبل الشركات متعددة الجنسية، وذلك عند عدم المحافظة على البيئة او الاستثمار في مشاريع ملوثة للبيئة، وان اقامتها في الدولة المضيفة وبخاصة النامية اقل تكاليف، لأنه لا يتطلب إنفاقا كبيرا للحفاظ على البيئة والحد من التلوث كما هو الحال في الدول المصدرة (الاصلية)التي لديها أنظمة وقوانين صارمة بهذا الخصوص.

ث- ان قيام المستثمر الأجنبي باستيراد المواد الأولية او مستلزمات الإنتاج في بعض الأحيان من الخارج يؤدي الى زيادة الاستيراد وبالتالي اختلال ميزان المدفوعات لصالح جانب الواردات.

٢. الاثار السلبية على الدول المصدرة: (جونسون، ٢٠١٠، ص٢٧-٣٠)

أ- قيام الاستثمار الأجنبي بالاستفادة من انخفاض التكاليف العمالة في الدولة المضيفة للعمل على الاستفادة منهم في شركات المستثمر في الدولة المصدرة على حساب العمالة المتوفرة في البلد المصدر.

ب- ان توسع الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة بين الفرص الاستثمارية وفرة المواد الأولية ينعكس سلبا على الموارد المالية المتحققة من ضريبة الدخل في الدولة المصدرة. (حسب الله، ٢٠٠٥، ص٢٧)

ت- التأثير على ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة محل اهتمام الفكر الاقتصادي وتركيز المفكرين والباحثين على ضرورة تلبية الحاجات التنموية والحفاظ على البيئة يكون ذلك من خلال الاهتمام بالأجيال الحاضرة والمستقبلية، اذ لابد من تنظيم التنمية الاقتصادية لتحقيق الانسجام الاجتماعي ومتطلبات حاجات المجتمع الحاضر دون المساس بالحاجات المستقبلية للأجيال القادمة في ظل ندرة المواد المتاحة (مخول، ٢٠٠٩، ص٢٥-٢٦)

أولاً: تعريف التنمية المستدامة:

عرفت التنمية على انها (السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الاخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي وإمكاناته) (يوسف، ٢٠٢١، ص٤٦). كما تم تعريف التنمية المستدامة بانها (صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة وذلك لتلبية احتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وادارتها بأفضل وسائل التكنولوجيا مع ضمان استمرار المورد لرفاهية الأجيال التالية) (عباس، ٢٠١٠، ص٣٨)

وعرفت منظمة الفاو التنمية المستدامة بانها ((إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية)) (الصيعري، ٢٠١٦، ص٢٣).

ثانيا. مبادئ التنمية المستدامة:

تم تحديد مبادئ عامة أبرزها (عمر، ٢٠١٠):

- اعتماد أساليب قليلة التكلفة.
- اعتماد سياسة تحديد الأولويات وتحديد إجراءات العلاج.
- استخدام أدوات السوق في تطبيق بعض السياسات البيئية.
- التعاون مع القطاع الخاص المحلي.
- مشاركة مختلف الجهات يزيد من فرص النجاح لعملية التنمية المستدامة.
- توظيف السياسات العامة لحماية البيئة.
- حكومة رشيدة في استخدام قدراتها الإدارية والتنظيمية.

ان تحقيق الدولة لسياساتها المرسومة وخططها التنموية لابد الا يتعارض مع حماية البيئة واستمرارها في ضوء استغلال أفضل للموارد المتاحة لتحقيق النمو الاقتصادي وتلبية الحاجات الحاضرة والمستقبلية.

المبحث الثالث: - التنمية المستدامة في العراق في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر.

تهدف السياسات العامة لمعظم الدولة الى ان يكون المجتمع مستدام وعقلاني يستخدم الموارد الاقتصادية بشكل رشيد دون استنزاف لتلك الثروات الطبيعية، وهذا ما يتطلب من الدولة بناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لتحقيق انماطها التنموية، وقدر أكبر من الموارد المالية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة لتعزيز مكانتها الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق تلك الأهداف وذلك في ظل انخفاض المدخرات والموارد المالية محليا.

المطلب الأول: - واقع بيئة الاعمال الاستثمارية في العراق بعد ٢٠٠٣

تعمل الدول التي تهدف الى تعزيز التنمية الاقتصادية على أساس مستدام الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الا انه لا يمكن في دولة كالعراق لواضعي السياسة الاقتصادية توقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما وان خصائص الواقع الاقتصادي في العراق تعد بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي لاسيما المباشر. فقد عانى الاقتصاد العراقي على مر العقود الماضية من آثار الحروب والصراعات السياسية والحصار الاقتصادي وعزلة عالمية، وما تبعه من تغيير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ وبعد احداث عام ٢٠٠٣ كان لابد من اعاده بناء الاقتصاد العراقي وتجاوز السلبيات والاختلالات التي يعاني منها، ويمكن توضيح أبرز خصائص بيئة الاقتصاد العراقي بالآتي: -

١- غياب الشفافية حيث يعاني رواد الاعمال في القطاع الخاص المحلي او المستثمر الأجنبي من صعوبة الوصول او الحصول على معلومات متعلقة بالسوق المحلية او بيانات عن فرص استثمارية والمناخ الاستثماري في ضوء الإمكانات والثروات الطبيعية المتوفرة في العراق (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١١، ص٢٣٠).
٢- التحول نحو الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي حسب دستور ٢٠٠٥ وإشكالية مركزية القرار والسياسات الاقتصادية لمؤسسات الدولة، حيث ان الواقع الاقتصادي يشير الى مركزية شديدة في إدارة الدولة لمختلف المجالات الاقتصادية بالرغم من تبنيها لألية اقتصاد السوق، وهذا التخبط بحد ذاته يعد عائقا لبيئة الاستثمار الأجنبي. (سالم، ٢٠١٢، ص٥٧-٥٨)
٣- ريعية الاقتصاد العراقي وأحاديته، حيث تعتمد موازنة الدولة بشكل رئيسي وبما يزيد عن ٩٠٪ عن الإيرادات والعوائد المالية المتحققة من عائدات بيع النفط الخام كونه المصدر الأساسي لتدفق رؤوس الأموال، يقابل ذلك ضعف وانحسار كبير لباقي القطاعات الاقتصادية التي تعرضت معظم مؤسساتها ومنشئاتها الى الدمار والخراب فضلا عن اختلالات هيكليه، حيث تعاني من تقادم فنون الإنتاج وحاجتها الى مكننه حديثة وإعادة هيكلة وفق أساليب وآليات الإنتاج الحديثة المتطورة لتحقيق الاستغلال الأفضل للموارد الاقتصادية. (حسن، ٢٠١٢، ص٥٤).
٤- عدم الاستقرار الأمني والسياسي وخاصة بعد ٢٠٠٤ والظروف التي مر بها العراق وما تلاها من احداث تخريب وقتل وسيطرة التنظيم الإرهابي على بعض المحافظات، والتي رغم انتهاء هذه الظروف والتحسن في الوضع الأمني الى حد كبير الا ان عدم الاستقرار هذا يعد بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي وليست جاذبة له، ذلك ان اهم أولويات الاستثمار سواء المحلي او الأجنبي هو معيار البيئة المستقرة امنيا وسياسيا واقتصاديا، و العراق يفتقر ذلك الى حد كبير (حمزة، ٢٠١٦، ص٢٥).
٥- يعد الفساد المالي والإداري أحد أبرز خصائص الاقتصاد العراقي والتي تؤدي الى زيادة تكاليف الاستثمار، علما ان الاستثمار الأجنبي دائما يبحث عن بيئة مستقرة وموارد وفيرة لتخفيض تكاليفه وزيادة الأرباح، الا ان العراق وفقا لمؤشر الفساد الدولي يعد من الدول التي تحتل مراكز متقدمة جدا في مجال الفساد الإداري والمالي، التي تعد آفة تنخر جميع مفاصل الاقتصاد العراقي.
٦- ضعف السياسة المالية والنقدية وتقادم النظام المصرفي وعدم فاعلية المصارف الحكومية في ظل أنظمة مصرفية غير متطورة وانخفاض المعاملات المصرفية الالكترونية بشكل كبير، واعتمادها بشكل كبير على الموازنة العامة وسياسة الحكومة الانفاقية، فضلا عن كون دوره ضعيف في معدلات الاقتراض. (داوود، ٢٠١٥، ص١٢).
٧- حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث يفتقر الاقتصاد الوطني الى آليات الحماية والرقابة في ظل وجود الغش التجاري والصناعي وانتشار السلع المقلدة والمنتجات الالكترونية الاستهلاكية التي لا تخضع لمعايير الجودة. (جبار، ٢٠١٣، ص٣٥).
٨- غياب المحاكم التجارية لحل المنازعات بين الأطراف التجارية المتنازعة مما يؤشر خللا واضحا في قانون التحكيم وضعف الإجراءات والقوانين في المجال الحوكمة. (جبار، ٢٠١٣، ص٤٧).
٩- ضعف مساهمة القطاع الخاص المحلي في النشاط الاقتصادي، سبب تخبط السياسات الاقتصادية وهيمنة القطاع الحكومي، فضلا عن الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت بحدود ١٨,٢٪ عام ٢٠٠٢ حتى وصلت بسبب سوء الأوضاع الأمنية الى أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٨ بسبب ما ذكرناه سابقا، وهروب رؤوس الأموال الى دول الجوار لفرص استثمارية أفضل ومناخ استثماري مستقر. (داوود، ٢٠١٥، ص١٥).
١٠- معدلات التضخم المرتفعة بسبب أحادية الاقتصاد العراقي وانحسار مساهمة القطاعات الاقتصادية في ظل ضعف الارتباطات الامامية والخلفية لقطاعاته عامة، فضلا عن تذبذب أسعار النفط الخام، حيث بلغ معدل التضخم عام (٢٠١٠) ما بنسبة (٥,٦٪) لينخفض الى (٤,٦٪) عام ٢٠١٢ ولتصل نسبة التضخم الى (٤,١٪) عام ٢٠١٥ وما نسبة (٤٪) عام

٢٠٠٨ وهي نسبة لا تزال مرتفعة في ظل فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المرجوة. (الاسكوا، ٢٠١٨، ص٥١).

١١- ارتفاع معدلات البطالة والتي وصلت الى ١٧,٦٪ عام ٢٠٠٦ بالنسبة للذكور وما يزيد عن ١١٪ بالنسبة للإناث وهذه النسبة متذبذبة بحسب سياسة الدولة، والانحسار الحاصل في الوظائف الجديدة والمستحدثة ضمن الموازنات، فضلا عن ان عدم إقرار الموازنات سبب الخلافات السياسية اثرا سلبيا بزيادة العاطلين عن العمل وما يواكب ذلك من دور ضعيف للقطاع الخاص وقدرة متدنية على استيعاب الاعداد المتزايدة من الافراد الراغبين والقادرين على العمل. (صالح، ٢٠١٧، ص٣٢).

إضافة للبنية التحتية المتهالكة والتلكؤ في مشاريع إعادة الاعمار والبناء فان العراق يحتل المرتبة (١٦٨) في تقرير البنك الدولي في سهولة الاستثمار وممارسة الاعمال في الدول من أصل (١٩٠) دولة وذلك عام (٢٠١٨).

ليس من السهل على اقتصاد نامي مثل الاقتصاد العراقي بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي مر بها البلد على مر العقود الماضية ان يكون بيئة جاذبة للاستثمار وقادرة على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم للمستثمر الأجنبي او المحلي على حد سواء، فالعراق يحتاج الى وقت ليس بالقصير لتحقيق متطلبات المناخ الاستثماري المستهدف.

المطلب الثاني: - الإصلاح الاقتصادي ومزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

ان تبني العراق لسياسة الاقتصاد الحر أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣، رافق ذلك مجموعة من القوانين والسياسات الاقتصادية لمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة. فقد صدر الامر رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣ من قبل سلطة الائتلاف المتعلق باعتماد سياسة الباب المفتوح بدلا من سياسة الحماية التجارية الامر الذي أدى الى الغاء كافة القيود والرسوم الكمركيه التي كانت مفروضة على السلع المستوردة (أوزلو، ٢٠٠٦، ص٥١-٥٢)، فضلا عن تعطيل عمل جهاز الرقابة والسيطرة النوعية لجودة المنتجات والسلع المستوردة، مما جعل السوق العراقي ساحة للسلع المستوردة الرديئة التي لا تطابق مواصفات الجودة والسيطرة النوعية. و صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ لتنظيم عمل البنك المركزي وفقا لسياسة الدولة التوسيعية ،و دور اكبر للقطاع الخاص المحلي او الخارجي في كافة المجالات الاقتصادية، فقد تم وضع وصياغة العديد من القرارات و الإجراءات بما يخص السياسة النقدية الدولة في اطار معالجة الاختلالات العميقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في ظل عزلة اقتصادية و ديون اجنبية متراكمة كان لابد من وضع معالجات لها ،ابتداءً من تغيير العملة القديمة بعملة جديدة ذات مواصفات و جودة عالية ساهمت في تعزيز الثقة بالعملة المحلية، كذلك تغيير سعر صرف العملة المحلية و حمايتها من التقلبات ،و العمل على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ،فضلا عن إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تغيير أسعار الفائدة في اطار آلية السوق الحر والسياسة التوسعية و جذب لرؤوس الأموال و إعادة الثقة في القطاع المصرفي و من ضمنها اعتماد نظام (RTGS) لتطوير نظام و لدفع الذي كان معمولا سابقا. (حسين، ٢٠٠٧، ص٢-٣). ثم بدء العمل على تطوير سوق الأوراق المالية ووضع الإطار القانوني لتنظيم عملة، واعتماد مبدا الشفافية في نشر احصائيات والبيانات التي تهم المستثمرين والاعفاء المتداولين في هذا السوق بما يخص الفرص الاستثمارية المتاحة، والتي تسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال وإنعاش هذا السوق. (دخيل، ٢٠١٥، ص٣٦٧).

وفي أطار إعادة هيكلة اليات السياسة المالية واعتماد الية جديدة لتفعيل دور الإيرادات السيادية للدولة من ضرائب ورسوم لزيادة الإيرادات المتحققة، وتخفيف الاعتماد على مورد النفط الخام كمصدر لإيرادات الدولة، غير ان الفساد الإداري والمالي والضعف في تطبيق القوانين والعقوبات الرادعة، فضلا عن التهرب الضريبي وعدم كشف الذمم المالية بشكل حقيقي أدى الى ضعف الإيرادات المستحقة من هذا الجانب، يواكبها اعتماد شبة كامل على العوائد النفطية. (العقابي، ٢٠١٥، ص٧٣-٧٤). في عام ٢٠١٢ تم طرح مشروع قانون الحق في البيانات والمعلومات حول فرص الاستثمار في السوق العراقي فضلا عن سهولة الحصول عليها لمعرفة كيفية الاستثمار وماهي أفضل الفرص المتاحة للاستثمار في الاقتصاد الوطني.

صدور قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) و تعديلاته بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في العراق ،في ظل التسهيلات و المزايا و الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي ، و ان من ابرز المزايا الممنوحة للمستثمرين هو معاملة الشركة الأجنبية كالشركة المحلية و بذلك منحها الحق في استرداد كافة أرباحها، فضلا عن السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل في كافة المجالات الاقتصادية وفقا للفرص الاستثمارية المتاحة (ما عدا الموارد و الثروات الطبيعية) ،و اعفاء من الضرائب و الرسوم لمدة عشر سنوات في اطار التسهيلات الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمساهمة في إعادة الاعمار و بناء الاقتصاد العراقي ،كما تم انشاء الهيئة الوطنية للاستثمار التي أصدرت قائمة تحتوي على (١٥٧) مشروعا يمثل فرصا استثماريه ،(٤١) مشروعا منها تم تصنيفه من المشاريع الاقتصادية الرائدة اغلبها يقع جنوب شرق البلاد و هذه المشاريع في الصناعات الكيمياوية و البتروكيمياوية و التكرير و الأسمدة، الا ان الحقول الخضراء أي حقول النفط و الغاز هي القطاع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر عن باقي قطاعات الاقتصاد العراقي. (Shivan، ٢٠١٧، ص٣٨٤-٣٨٦).ان المزايا التي تمنح للمستثمر الأجنبي في مجال تملك ما يقارب ٥٠٪ من المشروع او بالكامل ،فضلا عن ما يتعلق بالأرباح و العمالة بان ٥٠٪من الايدي العاملة لابد ان تكون وطنية ، بهدف النهوض بالقطاعات الاقتصادية، وان العمل على تحقيق النمو الاقتصادي و الوصول الى التنمية المستدامة طويلة الاجل يتطلب سياسات حكومية و إصلاحات هيكليه عاجلة و بيئة مالية و اقتصادية مستقرة بعيدة عن التقلبات التي شهدتها أسعار الصرف بمعدلات التضخم التي تعد تكلفة إضافية طاردة للاستثمار الأجنبي غير جاذبة له، وبالرغم من الموارد الاقتصادية الوفيرة منخفضة التكلفة و العمالة المتوفرة الا ان هذه العوامل لوحدها غير جاذبة بالمستوى الذي تسعى الدولة للوصول له في كافة المجالات الاقتصادية .

المطلب الثالث: تحليل التطور الزمني لعدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر عليها.

قبل عام (٢٠٠٣) لم يكن للاستثمار الأجنبي أي دور يذكر في الاقتصاد العراقي وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي كان يمر بها الاقتصاد العراقي , الا ان بعد عام (٢٠٠٣) ونتيجة حاجة العراق الى الأموال والاستثمارات لغرض إعادة اعمار البنى التحتية وما دمرته الحروب والصراعات على مدى السنوات السابقة وإعادة الاقتصاد للمسار الصحيح من خلال إعادة انعاش القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة, وللحاجة الملحة للاستثمارات الأجنبية جاء قانون (٣٩) لسنة (٢٠٠٤) والخاص بالسماح للاستثمارات الأجنبية بالدخول الى العراق , ونتيجة المأخذ على القانون السابق والحاجة الملحة لتوسيع مصادر الدخل والتي يعد الاستثمار الأجنبي احد تلك المصادر المهمة والمؤثرة في إنتاجية القطاعات الاقتصادية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وما له من تأثير على النمو الاقتصادي والتنمية بطريقة مباشرة من خلال تأثيره في المساهمة في تكوين راس المال الثابت الكلي وطريقة غير مباشرة من خلال قنوات تشكل مؤثرات خارجية متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ولكي يحقق العراق التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية المستدامة صدر عام (٢٠٠٦) قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) والذي شرع لغرض دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية لتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين لتشجيع الاستثمارات، ودعم عملية تأسيس مشاريع جديدة في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الاصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع (كريم,٢٠١٢,ص٧٥), مما ساعد على دخول الاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد العراقي , وكما نعلم ان الناتج المحلي الإجمالي يعد من اهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لكونه يشمل قطاعات الاقتصاد بمجملها , فهو القيمة المضافة الاجمالية لإنتاج الدولة لفترة زمنية معينة , مما يجعله أداة مهمة في قياس الأداء الاقتصادي والتنبؤ بمساره, عند تتبع الجدول رقم (١) نلاحظ ان تطور بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤ -٢٠٢١) .

جدول رقم (١) تطور بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠٠٣)) للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣) (مليون دينار)

*****	****	4	***	3	**	2	*	1	
نسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٠٠=٢٠٠٣	%معدل النمو	اجمالي تكوين راس المال الثابت	معدل النمو%	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو%	اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
16.916898	0.81882	126.9619		٧٠٩٣٢٨٦		41930181.24		٣٤٣٣٣١,٣	٢٠٠٤
22.155264	1.02943	173.8864	32.0838	٩٣٦٩٠٨٤	0.85408	42288297.66	26.79523	٤٣٥٣٢٧,٧	٢٠٠٥
18.917600	0.11971	266.4478	-27.5631	٦٧٨٦٦٧٥	-15.16583	35874926.73	1.7497	٤٤٢٩٤٥٤	٢٠٠٦
9.341718	1.08536	348.6067	-55.9915	٢٩٨٦٧١٥	-10.87983	٣١٩٧١٧٩٦,٩٧	-21.6588	٣٤٧٠٠٨,٤	٢٠٠٧
15.287727	1.39360	357.9068	123.0768	٦٦٦٢٦٦٧	36.31327	٤٣٥٨١٨٠٣,٠٤	75.02602	٦٠٧٣٥٥	٢٠٠٨
10.594347	1.28177	347.8804	-36.3144	٤٢٤٣١٦١	-8.10114	٤٠٠٥١١٨٠,٢٣	-15.47569	٥١٣٣٦٢,٦	٢٠٠٩
15.870841	0.91780	356.4278	70.0697	٧٢١٦٣٣٠	13.52751	٤٥٤٦٩١٠٩,٦	-18.70982	٤١٧٣١٣,٤	٢٠١٠
15.460788	0.92399	376.3718	23.7121	٨٩٢٧٤٧٠	26.99316	٥٧٧٤٢٦٥٧,٩٣	27.84967	٥٣٣٥٣٣,٨	٢٠١١
13.448524	0.88436	399.165	-4.0571	٨٥٦٥٢٧٤	10.29857	٦٣٦٨٩٣٢٥,٢٥	5.56896	٥٦٣٢٤٦,١	٢٠١٢
26.901226	-2.0913	406.5728	111.3435	١٨١٠٢١٤٧	5.65532	٦٧٢٩١١٥٩,٧	-349.726	-١٤٠٦٤٣٥	٢٠١٣
26.392574	-2.02245	415.69	-6.5564	١٦٩١٥٢٩٦	-4.75552	٦٤٠٩١١١٨,٠٤	-7.72367	-١٢٩٧٥٧٢	٢٠١٤
25.619818	4.60107	414.2932	-26.9869	١٢٣٥٠٣٨٣	-24.78464	٤٨٢٠٦٣٦٤,٨٩	-270.8523	٢٢١٨٠٠٩	٢٠١٥
21.805531	3.96429	414.6915	-16.1583	١٠٣٥٤٧٧٠	-1.49247	٤٧٤٨٦٨٩٧,٠٨	-15.12582	١٨٨٢٥١٧	٢٠١٦
17.131283	2.69408	415.4882	-10.1195	٩٣٠٦٩١٦	14.40424	٥٤٣٢٧٠٢٢,١٦	-22.25234	١٤٦٣٦١٣	٢٠١٧
13.589119	2.40475	417.0817	-12.1079	٨١٨٠٠٤١	10.80218	٦٠١٩٥٥٢٢,٥٩	-1.09749	١٤٤٧٥٥٠	٢٠١٨
13.312812	1.46176	416.2849	4.0678	٨٥١٢٧٨٧	6.22770	٦٣٩٤٤٣٢٠,٢١	-35.42805	٩٣٤٧١١,٢	٢٠١٩
13.553536	1.38773	415.4260	-1.6307	8373968	-3.37785	61784378.7	-8.27094	857401.8	٢٠٢٠
13.486347	1.27649	416.8365	1.3913	8490476	1.89644	62956083.22	-6.27156	803629.3	٢٠٢١

الجدول: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

١-الاعمدة (٣,٢,١) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات مختلفة.

٢-العمود (٤) بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

٣-الاعمدة (*,**, ***,****,*****) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة.(4,3,2,1)

٤- تم حساب معدل النمو السنوي بموجب الصيغة التالية100*((Pt-Pt-1)/(Pt-1)) =Growth Rate :

٥-تم حساب معدل النمو السنوي المركب بموجب الصيغة التالية y = A ert :

للمزيد من التفاصيل راجع:

Chiang, A.C., [1974], "Fundamental methods of mathematical economics" second edition, McGrow-Hill Book Company, New York, PC.

ومن خلال الجدول رقم (١) والشكل (١) والخاص بأجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) نلاحظ من خلالهما:

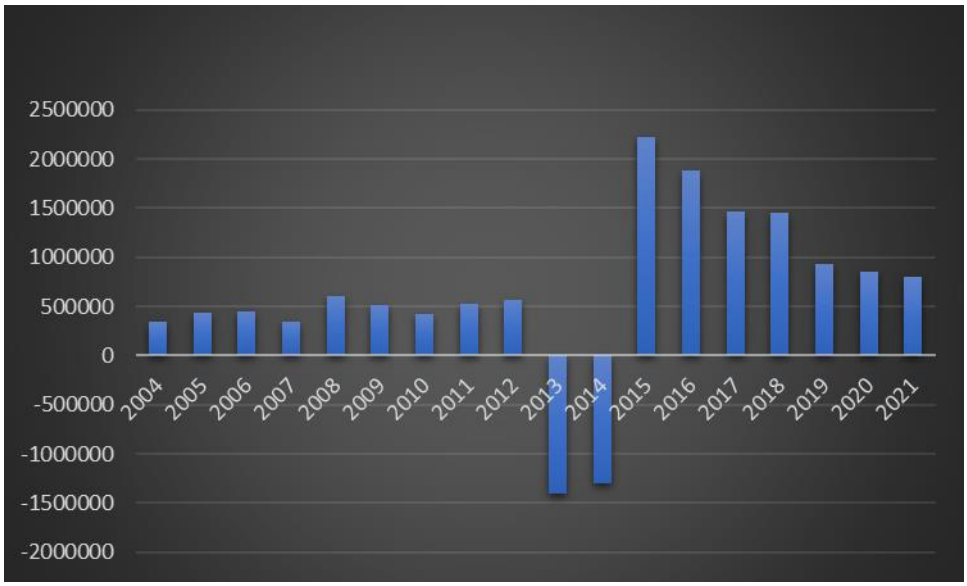

شكل (١) اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق في بداية مدة البحث اتسمت بعدم الاستقرار وجاء ذلك نتيجة ما شهدة العراق من حالة عدم الاستقرار سياسي بعد عام (٢٠٠٣) والتي أدت الى ضعف الحافز وجذب الأموال الأجنبية الى الداخل وهروب رؤوس الأموال الى الخارج. الا ان بعد عام (٢٠٠٤) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملحوظة وذلك نظرا للجهود الحثيثة لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي , اذ انتقل الاستثمار الأجنبي المباشر من (٣٤٣٣٣١,٣) مليون دينار عام (٢٠٠٥) الى (٤٣٥٣٢٧,٧) مليون دينار عام (٢٠٠٥) وبمعدل نمو سنوي بلغ (26.79523%) , ليستمر بالارتفاع وبشكل طفيف ليصل الى (٤٤٢٩٤٥٤) في عام (٢٠٠٦) بمعدل نمو بلغ (١,٧٤٩٧%) ويمكن ان يعزى هذا الارتفاع الى تحسن الوضع السياسي والامني مما ادى الى انفتاح العراق على العالم الخارجي وبالتالي تحسن البيئة الاستثمارية وزيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط , لينخفض بعدها في عام (٢٠٠٧) ليصل الى (٣٤٧٠٠٨,٤) بمعدل نمو بلغ سالب بلغ (-21.6588%) نتيجة الظروف السياسية والحرب الطائفية التي سادت في تلك الفترة مما أدى الى ضعف دخول الاستثمارات في البلد وهروب التي كانت موجودة نتيجة انعدام المناخ الاستثماري، ليعود ويرتفع من جديد عام (٢٠٠٨) ليصل الى (٦٠٧٣٥٥) مليون دينار وبمعدل نمو (٧٥,٠٢٦٠٢٪) وسبب هذا الارتفاع في حجم التدفقات الواردة يمكن ان يعزى الى تحسن الوضع الامني وتمتع العراق بنوع من الاستقرار

السياسي, الا ان هذا التحسن لم يستمر طويلا اذ انخفضت هذه التدفقات خلال الفترة (٢٠٠٩) و (٢٠١٠) لتصل الى (٥١٣٣٦٢,٦) و (٤١٧٣١٣,٤) مليون دينار وعلى الترتيب وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-١٥,٤٧٥٦٩٪) (-١٨,٧٠٩٨٢٪) وجاء هذا الانخفاض في حجم التدفقات مواكبا للازمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) والتي اصابت العالم بحالة من الركود الاقتصادي , لتعاود التدفقات الاستثمارية للاستثمار الأجنبي في التزايد في العراق خلال الفترة من (٢٠١١) و (٢٠١٢) , اذ بلغت (٥٣٣٥٣٣,٨) و (٥٦٣٢٤٦,١) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (٢٧,٨٤٩٦٧٪) و (٥,٥٦٨٩٦٪) على الترتيب , وجاء ذلك نتيجة فتح مجال الاستثمار بشكل أوسع لاستقطاب رؤوس الأموال رغم ضعف تطبيق قوانين الاستثمار وعدم وجود شفافية تتيح متابعة تنفيذ هذه القوانين , لتأتي بعدها واحدة من اسوء الفترات وهي (٢٠١٣) و (٢٠١٤) اذ انخفضت تدفقات الاستثمار ملحوظ لتسجل تدفقات سالبة بلغت (-١٤٠٦٤٣٥) و(-١٢٩٧٥٧٢) وبمعدلات نمو سالبة (-٣٤٩,٧٢٦٪) و (-٧,٧٢٣٦٧٪) بينت مدى تخوف الاستثمار الأجنبي في الاستثمار في العراق , اذ هربت الكثير من الاستثمارات الى خارج العراق نتيجة الأوضاع الأمنية التي مر بها البلد في تلك الفترة بالإضافة الى الفساد المالي والاداري الذي استشرى في مفاصل الدولة العراقية, ولم تكن السنوات اللاحقة بأحسن حالا , صحيح عادت الاستثمارات الأجنبية عاودت من جديد الدخول الى البلد ولكن بشكل متذبذب وهذا ما يوضحه الجدول (١) والشكل (١) , اذ ان قيم التدفقات الاجنبية في بعض السنوات معدلات نموها سالبة مما يدل ان الهارب منها اكثر من الداخل للبلد المضيف , ففي عامي (٢٠١٦) و (٢٠١٧) بلغت تدفقات رأسمال المال الأجنبي المباشر (١٨٨٢٥١٧) و (١٤٦٣٦١٣)مليون دينار بمعدل نمو (-١٥,١٢٥٨٢٪) و (-٢٢,٢٥٢٣٤٪) على التوالي ويوضح ان هناك خسارة كبيرة نتيجة هروب رأسمال الأجنبي بسبب عدم تفعيل قوانين الاستثمار الأجنبي نتيجة الفساد المالي والإداري المسيطر على معظم مفاصل الدولة العراقية ناهيك عن الصراعات السياسية للسيطرة على المشاريع الاستثمارية والتلكؤ في انجازها , وليستمر الانخفاض حتى بلغ عام (٢٠١٩) ما يقارب (٩٣٤٧١١,٢) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-٣٥,٤٢٨٠٥٪) ولتأتي من بعدها الفترة (٢٠٢٠)

و (٢٠٢١) وقدوم الجائحة التي شلت العالم واثرت هي الأخرى في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى داخل العراق مما سجل معدلات سالبة (-٨,٢٧٠٩٤٪) و (-٦,٢٧١٥٦٪) وعلى التوالي , بالإضافة الى الاضطرابات الداخلية التي شهدها العراق مما ساهم كثيرا في ضعف الرغبة في الاستثمار في العراق , و بسبب الفساد المالي والإداري ,نجد ان الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في العراق داخل القطاع النفطي وكان ذلك من خلال عقود جولات التراخيص مع الشركات النفطية الأجنبية بالإضافة الى عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة للاستثمار مثل الكهرباء والطرق والجسور والبنى التحتية الاخرى ، وكذلك عدم توفر البيئة التشريعية المناسبة لتطبيق قوانين الاستثمار بالإضافة الى عدم وجود جهاز مصرفي كفوء لتسهيل المعاملات المصرفية ، ان كل هذه الاسباب أدت الى جعل العراق بيئة طاردة للاستثمار.

من المؤشرات الاحصائية والاقتصادية الضرورية التي يجب الاخذ بها بنظر الاعتبار هو تقديرات اجمالي تكوين راس المال الثابت، لكونها توضح الخطة الاستثمارية للبلد من خلال مسار زمني مع بيان مدى صلاحية وصواب ودقة مسار الخطة الاقتصادية نحو الهدف المرسوم لها، وبالتالي وضع خطة اقتصادية متكاملة، وكذلك ان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر احد اهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لما يمثله من قيمة اجمالية لإنتاج الدولة من السلع والخدمات وكذلك ما ينتجه الافراد والمؤسسات من السلع والخدمات خلال فترة معينة , وعلية يمكن أيضا اعتبار تتبع تطور قيم الناتج المحلي الإجمالي من الأهمية في قياس تطور أداء الاقتصاد والتنبؤ بمسار التطور المستقبلي وبالتالي اعتباره حجر الأساس عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة.

من بيانات الجدول (١) والشكل (٢) والشكل (٣) يتضح التالي:

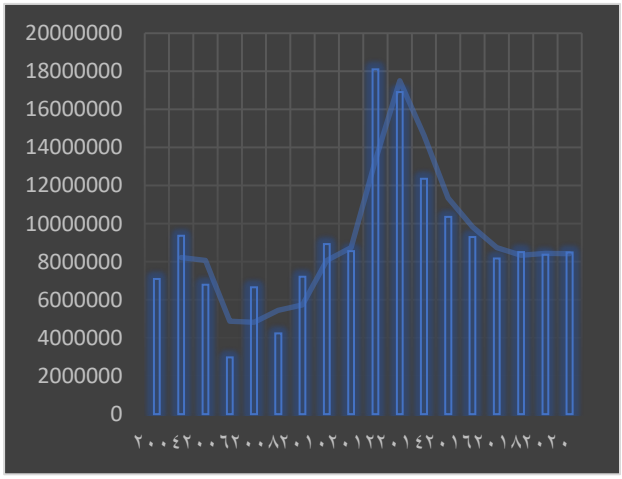

شكل (٢) اجمالي تكوين راس المال الثابت للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

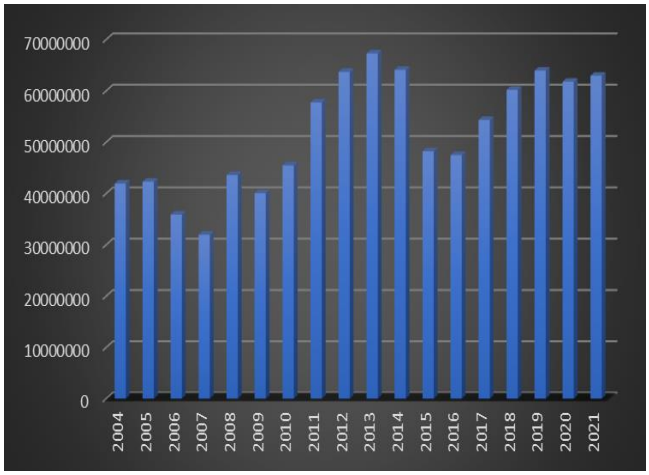

شكل (٣) الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

المصدر: الشكل (٢) و (٣): من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

نلاحظ في بداية الفترة ارتفاع في اجمالي تكوين رأس المال الثابت من (٧٠٩٣٢٨٦) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) ليصل الى (٩٣٦٩٠٨٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وبمعدل نمو موجب بلغ (٣٢,٠٨٣٨%) وجاء هذا نتيجة زيادة الانفاق على تكوين راس المال الثابت بعد تحسن الايرادات المالية النفطية وكذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والذي ارتفع لذات الفترة من (٤١٩٣٠١٨١,٢٤) مليون دينار الى (٤٢٢٨٨٢٩٧,٦٦) مليون دينار وبمعدل نمو موجبة (٠,٨٥٤٠٨٪) وجاء ذلك السياسة التي تم اتباعها بعد (٢٠٠٣) بانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي بعد سنين من العزلة نتيجة الحصار والعقوبات العالمية وتحسن الايرادات المالية النفطية ساهم كثيرا في زيادة حجم (GDP) , نتيجة الظروف السياسية والتي حدثت في العراق عام (٢٠٠٦) تراجع اجمالي تكوين راس الى (٦٧٨٦٦٧٥) مليون دينار وبمعدل نمو (-٢٧,٥٦٣١%) واستمر هذا التراجع في عام (٢٠٠٧) ليبلغ (٢٩٨٦٧١٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-٥٥,٩٩١٥%) وهذا الانخفاض أصاب (GDP) أيضا ولذات المدة اذ انخفض من (٣٥٨٧٤٩٢٦,٧٣) و (٣١٩٧١٧٩٦,٩٧) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-١٥,١٦٥٨٣ %) (-١٠,٨٧٩٨٣٪) على التوالي وذلك بعد تراجع انتاج النفط الخام بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي عاشها خلال تلك الفترة والذي انعكس على تراجع الايرادات اللازمة لغرض الانفاق على اجمالي تكوين رأس المال الثابت. ونتيجة لتحسن الوضع الامني وتمتع العراق بنوع من الاستقرار السياسي عاود كلا من (GDP) و اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالارتفاع في عام (٢٠٠٨) ليبلغ الأول (٤٣٥٨١٨٠٣,٠٤) مليون دينار والثاني (٦٦٦٢٦٦٧) مليون دينار وبمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي (٣٦,٣١٣٢٧ %) في حين بلغ اجمالي تكوين رأس المال الثابت (١٢٣,٠٧٦٨%) وكان ذلك نتيجة التطور الايجابي في انتاج النفط وارتفاع أسعاره وزيادة كميات النفط المصدرة مما رفع من القيمة المضافة للقطاع النفطي والتحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للبلد مما اثر إيجابيا على كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت و(GDP). الا انه وبسبب الازمة العالمية والركود الاقتصادي الذي أصاب العالم انخفض اجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (٢٠٠٩) ليبلغ (٤٢٤٣١٦١) مليون دينار بمعدل نمو (-٣٦,٣١٤٤%) وكذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والذي انخفضت قيمته عام (٢٠٠٩) لتبلغ (٤٠٠٥١١٨٠,٢٣) بمعدل نمو سالب (-٨,١٠١١٤٪) نتيجة تراجع انتاج النفط الخام بسبب ازمة الركود العالمي.

ليعاود الناتج التراكمي بالارتفاع من جديد للفترة (٢٠١٠) و (٢٠١١) ليصل الى ((٧٢١٦٣٣٠) و (٨٩٢٧٤٧٠) مليون دينار وبمعدل فائدة (٧٠,٠٦٩٧٪) و (٢٣,٧١٢١٪) , وليستمر ارتفاع اجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام (٢٠١٣) بعد ان انخفض عام (٢٠١٢) ليصل الى (١٨١٠٢١٤٧) مليون دينار وبمعدل نمو ((١١١,٣٤٣٥٪) , وهكذا الحال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والذي ارتفع طيلة الفترة من (٢٠١٠) ولغاية (٢٠١٣) مسجلا معدلات نمو موجبة طيلة هذه الفترة تمثلت (١٣,٥٢٧٥١٪) ,(٢٦,٩٩٣١٦٪) , (١٠,٢٩٨٥٧٪) و (٥,٦٥٥٣٢٪) وذلك كان نتيجة تحسن صادرات النفط الخام وما لذلك من اثر في الناتج المحلي الإجمالي (نتيجة نمو GDP وزيادة صادرات النفط العراقية). وبسبب الاحداث السياسية في العراق وانخفاض صادرات النفط العراقية بسبب تخريب خطوط وانابيب نقل النفط العراقية مما جعل صادرات النفط تسوق من خلال منفذ وحيد وانهيار اسعار النفط في عام ٢٠١٤ أنخفض اجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة من (٢٠١٤) الى (٢٠١٨) ليسجل اجمالي تكوين راس المال الثابت النتائج التالية (١٦٩١٥٢٩٦) ,(١٢٣٥٠٣٨٣),(١٠٣٥٤٧٧٠),((٩٣٠٦٩١٦),(٨١٨٠٠٤١) على التوالي وبمعدلات نمو سالبة طيلة الفترة السابقة بينما الناتج المحلي الإجمالي كانت نتائجه (٦٤٠٩١١١٨,٠٤) , (٤٨٢٠٦٣٦٤,٨٩) و (٤٧٤٨٦٨٩٧,٠٨) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة , ليعود من جديد ويرتفع تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في العام (٢٠١٩) ليصل الى (٨٥١٢٧٨٧) مليون دينار (٦٣٩٤٤٣٢٠,٢١) مليون دينار وبمعدل نمو (٤,٠٦٧٨٪) و (٦,٢٢٧٧٠٪) على الترتيب وليستمر هذا الارتفاع بعد انخفاض حدث عام (٢٠٢٠) نتيجة جائحة كورونا ليصل اجمالي تكوين رأس المال الثابت الى (٨٤٩٠٤٧٦) مليون دينار وبمعدل نمو بسيط بلغ (١,٣٩١٣٪) والناتج الحلي الإجمالي الى (٦٢٩٥٦٠٨٣,٢٢) مليون دينار وبمعدل نمو (١,٨٩٦٤٤٪) رغم الجائحة والركود الاقتصادي.

ومن خلال التحليل اعلاه يتضح ان اجمالي تكوين رأس المال الثابت كان انعكاس شبه تام للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

بحسب النظرية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين تدفق الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل نسبة اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي مرآة تعكس أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي ومن ثم مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار وكذلك فأن نسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي من العلاقات المهمة في بيان مدى التطور الحاصل في الاقتصاد، من خلال قيم الجدول (١) والشكل (٤) والشكل (٥) يتضح لنا:

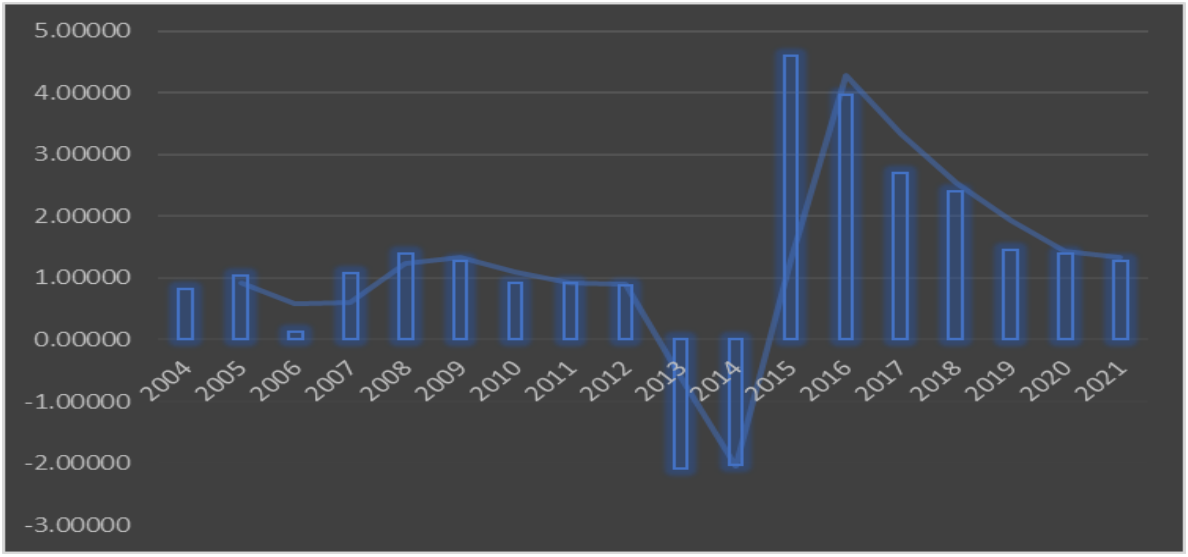

شكل (٤) نسبة اجمالي تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

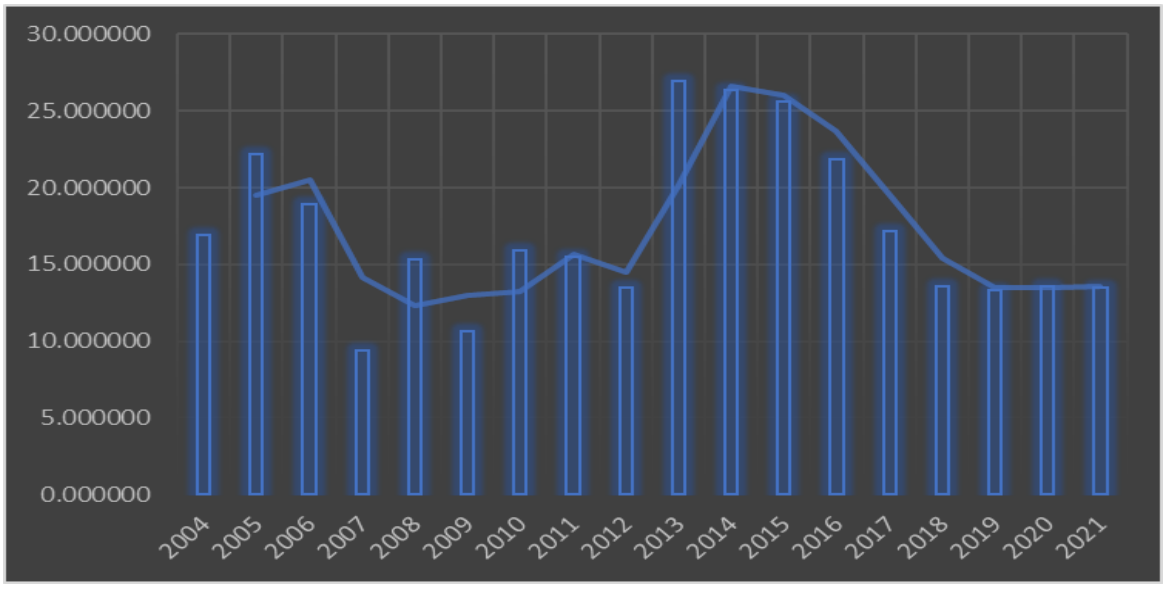

شكل (٥) نسبة اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ان هناك تذبذب في نسبة صافي التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال مدة الدراسة , اذ كانت النسب موجبة طيلة المدة من (٢٠٠٤) ولغاية (٢٠١٢) وعلى الرغم من محدوديته , اذ سجلت نسبة اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي اقل قيمة لها في عام (٢٠٠٦) وبنسبة (٠,١١٩٪) , في حين كانت اعلى نسبة مسجلة لذات المدة هي في عام (٢٠٠٩) اذ بلغت (١,٣٩٪) , معظم هذه الاستثمارات كانت موجهه في القطاع النفطي ومن ضمن عقود النفط ونتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية التي كان يمر بها العراق في فترة (٢٠٠٤-٢٠١٢) جعل هذه الاستثمارات تتسم بأنها ذات مخاطرة عالية ومكلفة نتيجة ما تحتاجه من حماية كلفت الدولة الكثير من الأموال , اما عامي (٢٠١٣) و (٢٠١٤) سجلت هذه النسبة قيماً سالبة بلغت (-٢,٠٩١٣٠٪) و (-٢,٠٢٢٤٥٪) وعلى التوالي , وكان سبب هذا الانحدار هو عدم تطبيق قانون الاستثمار والالتفاف عليه واهمال هذا الجانب والاتجاه نحو الاهتمام بجانب الانفاق التشغيلي دون الاستثماري لما له من جوانب سياسية اكثر منها اقتصادية , كما ان هناك العديد من العوامل ساهمت على طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنها تهالك وتقادم البنية التحتية والفساد المالي والإداري الذي سيطر على مفاصل الدولة وكذلك عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وضعف التصنيف الائتماني في المصارف العراقية كل هذه العوامل وغيرها أدت الى طرد الاستثمار الأجنبي المباشر , اما المدة من (٢٠١٥) ولغاية (٢٠٢١) فكان الحد الأدنى (١,٢٧٦٤٩٪) وذلك في عام (٢٠٢١) بينما الحد الأعلى (٤,٦٠١٠٧٪) وكان ذلك في عام (٢٠١٥).اما بالنسبة لأجمالي تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي, سجل في بداية مدة البحث أي عام (٢٠٠٤) ما نسبته (١٦,٩١٦٨٩٨٪) وتعد هذه النسبة انطلاقة جيدة جاءت نتيجة بدء استئناف تصدير النفط العراقي , الا ان باقي المدة فقد تقلب عند مدى ضيق معبرا عن صورة الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد جراء الانفتاح على العالم بعد عزلة دامت سنوات عديدة اذ سجلت هذه النسبة كحد اعلى لها عام (٢٠١٣) اذ بلغت (٢٦,٩٠١٢٢٦٪) وكحد ادنى (٩,٣٤١٧١٨٪) وذلك في عام (٢٠٠٩) , ان هذا التفاوت في المتغيرات جاء نتيجة التراكمات والاخفاقات الاقتصادية وعلى مدى عقود من الزمن وضعف سياسة اتخاذ القرار والتخطيط الاقتصادي وصدمات النفط العالمية والازمة المالية العالمية ومن ثم ملف الإرهاب وتفاقم الفساد المالي والإداري الذي استشرى في مفاصل الاقتصاد العراقي مما حطم علاقات الإنتاج بالكامل ناهيك عن التدخلات الخارجية في الشأن العراقي كل هذا كانت بيئة العراق خجولة في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر والمحافظة على المكاسب الاقتصادية المتحققة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا. الاستنتاجات:

١- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم وبشكل فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يعد أحد اهم المساهمين في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ومنه تحقق صحة هذه الفرضية.
٢- رغم المحاولات الحثيثة والجهود لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق، غير انه كان بعيدا عن الطموح، ولكنة يبقى احد الخيارات الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاد العراق.
٣- كلما زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف سيعمل هذا على زيادة القيمة المضافة وزيادة التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد، مما يعمل على زيادة عدد وحجم المشاريع الانتاجية مما يخلق فرص عمل جديدة لتشغيل الايدي العاملة وتدريبها.

٤- ان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد يتوقف على اتخاذ الدولة للسياسات الإصلاحية المناسبة في الوقت المناسب.
٥- عدم كفاية الأطر التشريعية والمؤسسية الحالية لمواكبة متطلبات تهيئة المناخ الاستثماري، في ظل غياب المحاكم التجارية الخاصة بحل النزاعات التجارية.
٦- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا لجهود الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، وليس أحد المصادر الرئيسية لتحقيق ذلك.
٧- ان ما تحقق من تدفقات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي يعد ضئيلا ولا يتناسب مع ما متوقع من تدفقات يمكن ان تتحقق في ظل التسهيلات المقدمة له.
٨- ان التنمية المستدامة لا يمكن ان تتحقق بوجود الاستثمار الأجنبي الذي يركز استثماراته واهتمامه في الحقول الخضراء (النفطية) واهماله لباقي القطاعات الاقتصادية، مما يؤثر سلبا على تحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الصادرات المحلية.
٩- انحسار مساهمة القطاع الخاص المحلي في النشاط الاقتصادي، وقيامه بمشاريع هامشية وربحية قصيرة الاجل، وان من اهم متطلبات التنمية المستدامة هو القيام بمشاريع استثمارية وتنموية طويلة الاجل ليكون له دور ريادي في تحقيق النمو الاقتصادي.
١٠- ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة على أهميتها، فلها العديد من المخاطر، فمن خلالها يمكن النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، في حين ممكن ان تعد عاملاً معرقلاً إذا وجهت وتم استخدامها بشكل سيء وبناء مفردات عقودها بشكل لا يخضع للمصلحة الوطنية العليا من قبل المفاوض العراقي.

ثانيا. التوصيات:

١- لابد من مواكبة مخرجات العملية التعليمية لمتطلبات سوق العمل في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي المتسارع، وحاجة المشاريع الاستثمارية لمستوى تعليمي ومهاراتي يتناسب ومتطلبات العمل فيها.
٢- وضع وتطبيق قوانين تهتم بملف الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية في تنويع مصادر الإنتاج ومعالجة البطالة والالتزام السياسي من جانب صناع القرار بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.
٣- ترشيد الانفاق الحكومي العام غير المنتج وتوجيهه نحو تطوير البنى التحتية القطاعات الإنتاجية الجاذبة للاستثمار.
٤- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخول والاستثمار في القطاعات ذات القدرة التصديرية العالية لما من أهمية في زيادة الإيرادات ومن الناتج المحلي الإجمالي وتراكم راس المال.
٥- الاستقرار السياسي والأمني يعد من اهم محددات جذب واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا وجب على صناع القرار العمل على تحقيق ذلك.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، ٢٠١٨، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص٥١.
٢- اوزلو، هونر، ٢٠٠٦، تنمية و إعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز أبحاث العراق، دار الحوراء للطباعة و النشر، بغداد، ص٥١-٥٢.
٣- بوجمعة، بلال، ٢٠٠٧، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و افاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير، تلمسان، جامعة أبو بكر بالقايد، ص٩.
٤- التقرير الاستراتيجي العراقي (٢٠١١-٢٠١٠)، (٢٠١١)، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العراق، ص٢٣٠.
٥- جبار، جواد كاظم، ٢٠١٣، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق، دار البصائر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العراق، ص٣٥-٤٧.
٦- جوستون، اندرياس،٢٠٠٥، البلد المضيف. اثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحالة الاقتصادات النامية والانتقالية، ص٢٥-٢٧
٧- حسب الله، اميرة محمد، ٢٠٠٥، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الإسكندرية، الدار الجامعة، ص٢٥-٢٦.
٨- حسن، باسم عبد الهادي، ٢٠٠٧، السياسة النقدية الجديدة في العراق، التحديات والمستقبل والافاق، البنك المركزي العراقي، بغداد، ص٢-٣.
٩- حسن، يحيى محمود، ٢٠١٢ دراسات في الاقتصاد العراقي، مطبعة الساقي، بغداد، ص٥٥.
١٠- حمزة، د. حسن كريم، ٢٠١٦، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الكوت، العدد ٢٣، السنة الثامنة، العراق، ص٢٥.
١١- داوود، ابتهال محمد، ٢٠١٥، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية، مجلة دنانير، جامعة بغداد، العدد الثامن، بغداد، ص١٢.
١٢- دخيل، حسين احمد، ٢٠١٥، الأطر السياسية والاقتصاديات التحول، دراسات مقارنة بالإشارة الى العراق، مكتبة السنهوري، ص٣٦٧.
١٣- الزهراني، بندر بن سالم، ٢٠٠٤، الاستثمار الأجنبي المباشر ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ص٢٢-٢٣.
١٤- سالم، علي عبد الحق، ٢٠١٢، نحو استراتيجية فاعلة للتنمية في العراق، مجلة جامعة الانبار للاقتصاد والإدارة، مجلد ٤ العدد ٩، العراق، ص٥٧-٥٨.
١٥- شيفان، هادي علي،٢٠٢١، اثر الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال فترة (٢٠٠٦-٢٠١٥)، المجلة الاكاديمية، جامعة نوروز، العدد ١٠ لسنة ٢٠٢١، العراق، ص٣٨٤-٣٨٥.

١٦- صالح، محمد عبد، ٢٠١٧، واقع الاقتصاد العراقي و التحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، العدد السادس، ص٣٢.
١٧- صبري، لبنى، ٢٠١٠، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد جامعة محمد خيضر، سكرة، الجزائر، ص٦٩.
١٨- الصيعري، صلاح واحمد البكري، ٢٠١٦، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية، ص٢٣.
١٩- عباس، صلاح، ٢٠١٠، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص٣٨.
٢٠- عرفات، زياد محمد، ٢٠٠٣، إثر الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، الأردن، ص٦٠-٦٢.
٢١- العقابي، حميد عبد الحسين، ٢٠١٥، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد ٢٠٠٣ و إثر تشريعاته، مركز العراق للدراسات، دار الساقي للطباعة و النشر، العراق، ص٧٣-٧٤.
٢٢- علي كريم، الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد ١٢، ٢٠١٢.
٢٣- عمر، شلابي،٢٠١٠، إشكالية البيئة في التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، سكيكده، الجزائر.
٢٤- قدي، عبد الله، ٢٠٠٣، مدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر
٢٥- قعلول، سفيان، ٢٠١٧، جاذبية البلدان العربية بالاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
٢٦- مخول، مطيانوس، ٢٠٠٩، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و العلوم القانونية، سوريا، مجلد ٢، ٢٠٠٩، ص٢٥-٢٦.
٢٧- يوسف، رزوقي وبن بيا محمد، ٢٠٢١، دراسة قياسية في إثر التنمية المستدامة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بالحاج بو شعيب، مجلد ٢، العدد ٢، ٢٠٢١، عين تموشنت، الجزائر، ص٤٩-٥٠.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Abbas, Salah, 2010, Sustainable Development in the Arab World, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, p. 38.
2- Al-Aqabi, Hamid Abdul Hussein, 2015, Economic reform in Iraq after 2003 and the impact of its legislation, Iraq Center for Studies, Al-Saqi Printing and Publishing House, Iraq, pp. 73-74.
3- Ali Karim, Foreign Direct Investment and its Role in the Development of the Iraqi Oil Sector, Iraq, Journal of the College of Administration and Economics, University of Karbala, Issue 12, 2012.
4- Al-Sa'ari, Salah and Ahmed Al-Bakri, 2016, Foreign Direct Investment in the Gulf Cooperation Council Countries, Journal of the Economic Research Department, Saudi Arabian Monetary Agency, Saudi Arabia, p. 23.
5- Al-Zahrani, Bandar bin Salem, 2004, Foreign direct investment and its role in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, Master's thesis, King Saud University, pp. 22-23.
6- Arafat, Ziyad Muhammad, 2003, The impact of foreign direct investment and imports on economic growth in Jordan, Master's thesis, Jordan, pp. 60-62.
7- Boujemaa, Bilal, 2007, Analysis of the reality of foreign direct investment and its prospects in light of the Euro-Mediterranean Partnership Agreement, a case study of Algeria, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Tlemcen, Abu Bakr Belkaïd University, p. 9.
8- Dakhil, Hussein Ahmed, 2015, Political Frameworks and Economics of Transformation, Comparative Studies with Reference to Iraq, Al-Sanhouri Library, p. 367.
9- Dawoud, Ibtihal Muhammad, 2015, The Iraqi Economy After 2003 and Future Prospects, Dinanir Magazine, University of Baghdad, Issue 8, Baghdad, p. 12.
10- ESCWA, Economic and Social Commission for Western Asia, 2018, Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region, United Nations, New York, p. 51.
11- Guston, Andreas, 2005, Host Country. The effects of foreign direct investment and the situation of developing and transitional economies, pp. 25-27
12- Hamza, Dr. Hassan Karim, 2016, The Investment Climate in Iraq, Al-Gharbi Journal of Economic and Administrative Sciences, Kut University, No. 23, Eighth Year, Iraq, p. 25.
13- Hasaballah, Amira Muhammad, 2005, Determinants of foreign direct investment and indirect foreign investment in the Arab economic environment, Alexandria, Dar Al-Jami'a, pp. 25-26.
14- Hassan, Basem Abdul Hadi, 2007, The New Monetary Policy in Iraq, Challenges, Future and Prospects, Central Bank of Iraq, Baghdad, pp. 2-3.
15- Hassan, Yahya Mahmoud, 2012, Studies in the Iraqi Economy, Al-Saqi Press, Baghdad, p. 55.
16- Jabbar, Jawad Kazem, 2013, Incentives and Legal Protection for Foreign Investments in Iraq, Dar Al-Baseer for Printing and Publishing, first edition, Iraq, pp. 35-47.
17- Makhoul, Mityanos, 2009, Environmental management systems and their role in sustainable development, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Syria, Volume 2, 2009, pp. 25-26.
18- Omar, Shalabi, 2010, The problem of the environment in sustainable development in the Algerian economy, working paper presented to the Fifth National Forum on Environmental Economics and Sustainable Development, Skikda, Algeria.

19- Ozlu, Honor, 2006, Developing and Rebuilding the Iraqi Economy, translated by the Iraq Research Center, Dar Al-Hawraa for Printing and Publishing, Baghdad, pp. 51-52.
20- Qaddi, Abdullah, 2003, Introduction to Macroeconomic Policy. Office of Algerian Publications, Algeria
21- Qaloul, Sufyan, 2017, The attractiveness of Arab countries for foreign direct investment, a diagnostic study according to the index measuring investment determinants, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
22- Sabri, Lubna, 2010, The contribution of foreign direct investment in promoting Algeria's exports during the period 2000-2010, Master's thesis submitted to the Faculty of Economics, Mohamed Kheidar University, Sokra, Algeria, p. 69.
23- Saleh, Muhammad Abd, 2017, The reality of the Iraqi economy and the challenges it faces after 2003, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, College of Business Economics, Al-Nahrain University, sixth issue, p. 32.
24- Salem, Ali Abdul Haq, 2012, Towards an Effective Strategy for Development in Iraq, Anbar University Journal of Economics and Administration, Volume 4, Issue 9, Iraq, pp. 57-58.
25- Shivan, Hadi Ali, 2021, The impact of foreign investment on the gross domestic product in Iraq during the period (2006-2015), Academic Journal, Nawroz University, Issue 10 of 2021, Iraq, pp. 384-385.
26- The Iraqi Strategic Report (2010-2011), (2011), Hammurabi Center for Strategic Studies and Research, Iraq, p. 230.
27- Youssef, Razouki and Ben Biya Mohamed, 2021, An econometric study on the impact of sustainable development on foreign direct investment in Algeria during the period 1990-2015, Journal of Economic Diversification, Belhaj Bou Shuaib University, Volume 2, Issue 2, 2021, Ain Temouchent, Algeria, p. 49 -50.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1- European Commission, DG TRADE,2023, you can see it. At: https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/types-investment
2- Hayes, Adam (2022) " Direct Foreign Investment (FDI): What It Is, Types, and Examples", Updated September 02, 2022,you can see it: https://www.investopedia.com/terms/f/fdi.asp
3- Hoang Nguyen, Geert Duysters, James H. Patterson, and Harald Sandler, "Foreign Direct Investment Absorptive Capacity Theory", GLOBELICS 2009, 7th International Conference, Dakar, Senegal, 6-8 October 2009.
4- Hong, K. (1997) "Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990", Journal of Economic Development, 22(1), June, p. 88.
5- Samuel Adams, "Can Foreign Direct Investment (FDI) Help to Promote Growth in Africa?", African Journal of Business Management, Vol. 3, No. 5, 2009, pp. 178-183.
6- Sethi, D., Guisinger, S. E., Phelan, S. E., and Berg, B. D. (2003), Trends in Foreign Direct Investment Flows: A theoretical and empirical analysis. Journal of International Business Studies, Vol. 34, pp. 315-326